

الباب الأول

المقدمة

أ. بواحث البحث

ختم الله عز وجل الرسالات السماوية برسالة الإسلام ، فبعث سيدنا محمدًا صلى الله عليه وسلم رسولاً هادياً ، وأنزل إليه القرآن الكريم المعجزة الكبرى والحجـة العظمى وأمره بتـبليـغه وبيانـه . فالقرآن الكريم هو أساس الشـريـعة ، لأنـه كلام الله تعالى المعـجز المـنـزـل على الرسـول صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ بـوـاسـطـةـ الـمـلـاـكـ جـبـرـيلـ الـأـمـيـنـ ، المتـواتـرـ لـفـظـهـ جـمـلةـ وـتـفـصـيـلاـ ، المـتـبعـ بـتـلـاوـتـهـ ، المـكتـوبـ فيـ الـمـصـاحـفـ¹.

والـحـدـيـثـ النـبـويـ أوـ السـنـةـ النـبـوـيـةـ معـناـهـمـاـ مـتـرـادـفـ هـيـ كـلـ ماـ أـثـرـ عنـ الرـسـولـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ منـ قـوـلـ أوـ فـعـلـ أوـ تـقـرـيرـ أوـ صـفـةـ خـلـقـيـةـ أوـ خـلـقـيـةـ أوـ سـيـرـةـ سـوـاءـ أـكـانـ ذـلـكـ قـبـلـ الـبـعـثـةـ كـتـحـنـثـهـ فـيـ غـارـ حـرـاءـ أـمـ بـعـدـهـ². وـهـيـ وـحـيـ مـنـ اللهـ إـلـىـ نـبـيـهـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـهـيـ أـصـلـ مـنـ أـصـوـلـ الدـيـنـ وـرـكـنـ فـيـ بـنـائـهـ الـقـوـيـمـ يـجـبـ اـتـبـاعـهـ وـتـحـرـمـ مـخـالـفـتـهـ³. وـاجـمـعـ جـمـيعـ الـمـسـلـمـينـ عـلـىـ أـنـ الـحـدـيـثـ النـبـويـ مـصـدـرـ وـقـانـونـ حـكـمـ الـإـسـلـامـ بـعـدـ الـقـرـآنـ ، وـالـمـسـلـمـونـ يـؤـجـبـونـ بـاتـبـاعـ الـحـدـيـثـ كـمـاـ يـؤـجـبـونـ بـاتـبـاعـ الـقـرـآنـ⁴.

إـذـنـ ، فـالـقـرـآنـ وـالـسـنـةـ مـصـدـرـانـ تـشـرـيـعـيـانـ مـتـلـازـمـانـ ، لـاـ يـمـكـنـ لـمـسـلـمـ أـنـ يـفـهـمـ الـشـرـيـعـةـ إـلـاـ بـالـرـجـوعـ إـلـيـهـمـاـ مـعـاـ ، وـلـاـ غـنـىـ لـمـجـتـهـدـ أـوـ عـالـمـ عـنـ أـحـدـهـمـاـ⁵. وـأـمـاـ الـأـدـلـةـ وـالـحـجـةـ عـلـىـ وـجـوبـ اـتـبـاعـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـيـ أـقـوـالـهـ

¹ محمد عجاج الخطيب، *أصول الحديث علمه ومصطلحه*، (بيروت: دار الفكر، 1409هـ - 1989م)، ص. 34.

² نفس المرجع، ص. 19.

³ محمد محمد أبو زهو، *الحديث والمحدثون*، (مصر: مطبعة مصر، دت)، ص. 20.

⁴ Mundzir Supatra, *Ilmu Hadis* (Jakarta: Rajawali Press, 2008) hal. 49.

⁵ نفس المرجع، ص. 35.

وأفعاله وأمره ونهايه فكثيرة ، منها قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا أطعوا الله وأطعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول (النساء : 59) . ومنها قوله تعالى : وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (الحشر : 7) . ومنها قوله تعالى : ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم (الأحزاب : 36) .

ومن المعروف والمعلوم من الدين بالضرورة أن القرآن أنزله الله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وأوكل بيانه إليه بقوله : وأنزلنا إليك الذكر لتبيان للناس ما نزل اليهم (النحل : 44) ، ومن هنا فإن القرآن قد جاء بأحكام وقواعد كليلة هي أصول التشريع ⁶ وقد وكل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم بيان وأيضاح تلك الأحكام والقواعد وتفصيله وخاصة ما يتعلق بالمكلف من الأحكام في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية وغيرها .

وقد جئت السنة في الجملة موافقة للقرآن الكريم، تفسر مبهمه وتفصل مجمله، وتقييد مطلقه وتخصص عامله، وتشرح أحكامه وأهدافه كما جاءت بأحكام لم ينص عليها القرآن الكريم فكانت في الواقع تطبيقا عمليا لما جاء به القرآن العظيم، تطبيقا يتذبذب مظاهر مختلفة، فحينما يكون عملا صادرا عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وحيانا آخر يكون قوله في مناسبة، وحيانا ثالثا يكون تصرفأ أو قوله من أصحابه صلى الله عليه وسلم، فيرى العمل أو يسمع القول ثم يقر هذا وذاك، فلا يعترض عليه ولا ينكره، بل يسكت عنه أو يستحسنه فيكون هذا منه تقريراً . وهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين ما جاء في القرآن الكريم، والصحابة يقبلون ذلك منه، لأنهم مأمورون باتباعه وطاعته، ولم يخطر ببال امرئ منهم أن يترك قول رسول الله عليه الصلاة والسلام أو فعله ⁷ .

⁶ حسن محمد مقبول الأهدل، مصطلح الحديث ورجاله، (صنعاء، مكتبة الجبل الجديد، دت)، ص. 22.

⁷ محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، (بيروت، دار الفكر، 1401 هـ - 1981 م)، 24.

وكما هو معلوم من الدين بالضرورة أن الحديث النبوى هو الأصل والمصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية بعد القرآن. وباعتبار روايته، أن الحديث النبوى مخالف بالقرآن الكريم. وأما القرآن فرواية آياته منقولة بالتواتر، وأما الحديث النبوى فبعض روايته منقول بالتواتر وبعض روايته منقول بالأحاداد.⁸

دراسة مكانة بحث الحديث مهمة لأسباب. منها: الأحاديث المنتشرة في عهد النبي أكثر بالحفظ من الكتابة . فعاقبته ، أن تدوين الحديث النبوى كتابة لم يشمل الأحاديث كلها . وذلك الحال يسبب أن الحديث النبوى غير سالم من إمكان الخطاء في الرواية.⁹ وفي مسيرة التاريخ، فقد برز قرن الفتنة التي أدت إلى مقتل الإمام الشهيد عثمان بن عفان مظلوماً ثم مقتل الإمام الحسين رضي الله عنهم، وظهرت الفرق المنحرفة، وراح المبتدةعة يبحثون عن مستندات من النصوص يعتمدون عليها في كسب أعونا لهم، فعمدوا إلى الوضع في الحديث فاختلقو على رسول الله صلى الله عليه وسلم مالم يقل، واختلقو أقوالاً لم يقولوها، وأعمالاً لم يفعلوها، فكان مبدأ ظهور الوضع في الحديث منذ ذلك الوقت.¹⁰ و هذه الواقعية تصير أن دارسة بحث الحديث مهمة جداً لحفظ الحديث من اختلاطه بغیر الحديث.

ومع طريقة تدوين الحديث أنهت الأوقات البطيئة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم (11هـ/632م)، و كثرة الكتب بمناهج التأليف المتنوعة ، وووقع رواية الحديث بالمعنى التي تمكّن وقوع الأشياء التي تصير رواية الحديث مخالفة

⁸ Muhammad Syuhudi Ismail, *Metodologi Penelitian Hadis* (Jakarta: Bulan Bintang, 1992), hal. 3-4.

⁹ Ahmad Khairuddin, *Beberapa interpretasi Hadist al-Aimmah Min Quraisy* (Banjarmasin: Antasari Press, 2005) hal. 5.

¹⁰ نور الدين عتر، *لمحات موجزة في مناهج المحدثين العامة*، (دب)، ص. 30.

بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا الحال أيضاً يدفع إلى مهم بحث الحديث لاجتناب استعمال الدليل الذي لم يتوفّر فيه الشروط لحجّة.¹¹

الأحاديث المشهورة في مجتمع الأمة الإسلامية موجودة في كتب الأحاديث بالمناهج المتنوعة إما حديثاً متواتراً أو أحادداً، (صحيحاً، حسناً، أو ضعيفاً). إذا تعلمنا الأحاديث المشهورة المنتشرة في مجتمعنا وجدنا الأحاديث إختلافاً كأنها متناقضون في الظاهر. أم بحثنا عن نشأة مختلف الحديث كفن وعلوم مستقل والتصنيف فيه فقد كانت سببه ما تعرضت له السنة من إنكار. ففي القرن الثاني الهجري ظهر من ينكر حجية غير المتواتر منها، مما يأتي عن طريق الآحاد ومن ينكر حجية السنة التي لا ترد بينالما في القرآن، أو مؤكدة له بل تأتي بحكم مستقل، ومن ينكر متون أحاديث تتعارض في ظهورها مع نص القرآن . او تتعارض في ظاهرها في متون أخرى في نفس الحكم، أو تتعارض مع العقل أو القياس أو ذوق العام.¹²

إن مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق مسائل عظيمة جداً ، علق الله بهذه الأسماء السعادة والشقاوة ، و استحقاق الجنة والنار ، والإختلاف في مسمياتها أول اختلاف وقع في هذه الأمة ، وهو خلاف الخوارج للصحابية ، حيث أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية ، و أدخلوهم في دائرة الكفر ، وعاملوهم معاملة الكفار ، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم ، ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة ، وقولهم بال منزلة بين منزلتين ، ثم حدث خلاف المرجئة وقولهم : إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان.

وفي كثرة الأحاديث المنتشرة في مجتمع الأمة الإسلامية الموجودة في كتب الأحاديث بالمناهج المتنوعة، وُجد الحديث المتعلقة بالإيمان ، لفظه : (لا يزني

¹¹ أحمد خير الدين، المرجع السابق، ص. 7.

¹² الدكتور محمد نافذ حسين حماد، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، (مصرى : دار الوفاء، 1414-1993 م) ط. 1، ص. 56.

الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن)¹³. وللناس في هذا و أمثاله كلام كثير و مضطرب، فإن هذه من مسائل الأسماء والأحكام.

فالخوارج والمعتزلة يحتاجون بهذا على أن صاحب الكبيرة لم يبق معه من الإيمان بل ولا من الإسلام شيء أصلاً ، بل يستحق التخليد في النار ، ولا يخرج منها بشفاعة ولا غيرها. ومعلوم أن هذا القول مخالف لنصوص الكتاب والسنة الثابتة.¹⁴ والمرجئة والجهمية يقولون : إيمان الفاسق تام كامل لم ينقص منه شيء ، و مثل هذا إيمان الصديقين و الشهداء و الصالحين.¹⁵ والصحابة و التابعون لهم بإحسان ، و أهل الحديث ، و أئمة السنة يقولون ، لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد ، بل يخرج منها في قلبه مثقال ذرة من إيمان.¹⁶

و ظاهر الحديث يشير إلينا أنَّ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ.¹⁷ . و أن هذا الحديث جاء مقيداً لنفي الإيمان بحين مواجهة الزنا، و مقتضاه كما يقول ابن حجر:

"أَنَّهُ لَا يَسْتَمِرُ بَعْدَ فِرَاغِهِ" قَالَ: "وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ .¹⁸

هل حمل الحديث على ظاهره أحد من الأئمة؟ لفظ مشترك؛ فإن عنى بذلك أن ظاهره أن الزاني يصير كافرا وأنه يسلب الإيمان بالكلية فلم يحمل الحديث على هذا أحد من الأئمة ولا هو أيضاً ظاهر الحديث لأن قوله «خرج منه الإيمان

¹³ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم الفشيري النسابوري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم ، (بيروت: دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة) باب بيان نقضان الإيمان بالمعاصي ونقضيه عن المؤلبس بالمعصية على إرادة نفسي كماله ج 1 ص 54.

¹⁴ نقى الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المعروف بابن تيمية، شرح حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، حرقه دغش بن شبيب بن فنيس العجمي، ص. 24.

¹⁵ نفس المرجع.

¹⁶ نفس المرجع، ص. 25.

¹⁷ الشيخ علي بن سلطان محمد القاري الهروي ، مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايح ، باب الكبان و علامة النفاق (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، 1422 هـ 2001 م) ط 1 ، ج 1 ، ص 209.

¹⁸ الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (بيروت - لبنان: دار المعرفة ،) ، ج 12 ص 59.

فكان فوق رأسه كالظللة»¹⁹ دليل على أن الإيمان لا يفارقه بالكلية فإن الظلة تظل صاحبها وهي متعلقة ومرتبطة به نوع ارتباط.²⁰

وإذا أخذنا الأحاديث وفسرناها ظاهرياً تركنا مذهب أهل السنة جمِيعاً على ما بينهم من اختلاف في زيادة الإيمان ونقصانه، والتحقنا بالخوارج الذين يكفرون المسلمين لمجرد وقوعهم في بعض المعااصي الكبيرة . فلابد من تفسير هذه الأحاديث تفسيراً يتفق مع النصوص الأخرى من الكتاب والسنة، حتى تكون في حرجٍ وفي حصن من الانحراف يميناً أو يساراً، وأننا لسنا من الخوارج أو من المعتزلة والعياذ بالله تعالى !

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الإيمان كثوب أحدكم يلبسه مرة ويخلعه أخرى؟²¹ ، وقال: (إذا زنى الزاني خرج منه الإيمان فكان كالظللة، وإذا انقلع رجع إليه الإيمان)²² ، وقال أَحْمَدُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لَابْنِ مَالِكَ : "مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ بَاعَةً زَوْجَنَاهُ، لَا يَزْنِي مِنْكُمْ زَانٌ إِلَّا نَزَعَ اللَّهُ مِنْهُ نُورَ الْإِيمَانِ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَرْدِهِ رَدَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَمْنَعْهُ مِنْهُ" ²³ الأحاديث السابقة تدل حسب ما بدا لي على أن الإيمان يخلع مرة واحدة أو ينفى مرة واحدة.

¹⁹ الجامع الصحيح سنن الترمذى لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذى السلمى، ج 5 ص 15

²⁰ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعدته ابنه محمد ، مجموعة القاوى لابن تيمية ، . (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425 هـ 2004 م) ج 7 ، ص 673 .

²¹ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في المجموع (ج 7 ص 33): (وقال أبو داود السجستاني: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا بَقِيَةُ بْنُ الْوَلِيدِ، حدثنا صفوان بن عمرو، عن عبد الله بن ربعة الحضرمي؛ أنه أخبره عن أبي هريرة: أنه كان يقول: إنما الإيمان كثوب أحدكم، يلبسه مرة ويخلعه أخرى، وكذلك رواه بإسناده عن عمر، وروى عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا).

²² قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: صحيح في سنن أبي داود (4690)، الترمذى (2625)، والحاكم في (المستدرك) (72/1)، البهقى في شعب الإيمان (352/4) ، الإيمان لابن منده (600/2)، المنذري في (الترغيب والترهيب) (188/3).

²³ مصنف ابن أبي شيبة (46/4) و(6/163): عن ابن عباس أنه قال لغلمانه : من أراد منكم باءة زوجناه ، لا يزني منكم زان إلا نزع الله منه نور الإيمان ، فإن شاء رده ، وإن شاء أن يمنعه منعه

فقد كذب أبو حنيفة على تلك الأحاديث التي تدل على زيادة الإيمان ونقصانه²⁴، لأن الإيمان عنده وأصحابه باق كما كان لم ينقص "بناء على أن الإيمان هو مجرد التصديق والاعتقاد الجازم وهو لم يتغير وإنما نقصت شرائع الإسلام".²⁵

باعتبار المسألة المذكورة ، شعر الكاتب أن يحتاج إلى بحث الحديث المتعلق عن حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن من حيث أراء العلماء بفهم ما يحتويه الحديث. ولذلك، شجّع الكاتب أن يكتبه في رسالة علمية تحت الموضوع ((إيمان مرتكب الكبيرة" دراسة مقارنة بين أبي حنيفة و ابن تيمية)).

ب- تعبير المسألة

ولتسهيل هذا البحث ، عَبَرَ الكاتب المسائل الرئيسية وهي كيف إيمان مرتكب الكبيرة عند الإمام أبي حنيفة والإمام ابن تيمية.

ج- تحديد البحث

²⁴ ما لفظه : قال المتعلم أي أبو مطیع البلاخي : ما قولك في أناس رروا أن المؤمن إذا زنى خلع الإيمان من رأسه كما يخلع القبيص ، ثم إذا تاب أعاد إليه إيمانه ؟ أتشك في قولهم أو تصدقهم ؟ فان صدقتم قولهم دخلت في قول الخارج ، وان شكتم في قول الخارج ورجعت عن العدل الذي وضعتم ، وان كذبت قولهم الذي قالوا كذب قول النبي عليه السلام فإنهم رروا عن رجال شتى حتى ينتهي به رسول الله عليه السلام . قال العالم أي أبو حنيفة : أكذب هؤلاء ولا يكون تكذيب لي لهؤلاء وردي عليهم تكذيبا للنبي عليه السلام ، إنما يكون التكذيب لقول النبي عليه السلام أن يقول الرجل أنا مكذب للنبي عليه السلام. وأما إذا قال : أنا مؤمن بكل شيء تكلم به النبي عليه السلام غير أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يتكلم بالجور ولم يخالف القرآن فهذا من التصديق بالنبي والقرآن وتنتزمه له من الخلاف على القرآن ولو خالف النبي عليه السلام القرآن وتقول على الله لم يدعه تبارك وتعالى حتى يأخذه باليمين ويقطع منه الوتين كما قال الله تعالى في القرآن. والنبي عليه السلام لا يخالف كتاب الله ، ومخالف كتاب الله لا يكون النبي الله وهذا الذي رروه خلاف القرآن ، ألا ترى إلى قوله : الزانية والزاني ؟ ثم قال : والذان يأتيانها منكم ولم يعن به من اليهود والنصارى ولكن عنى به المسلمين فرد على كل رجل يحدث عن النبي عليه السلام بخلاف القرآن وليس ردا على النبي ولا تكذيبا له ولكن ردا على من يحدث عن النبي عليه السلام بالباطل والتهمة دخلت عليه لا على النبي الله. "العلیم المعلم" رواية أبي المقاتل عن أبي حنيفة رضي الله عنهم. تحقيق محمد زايد الكوثري ، قاهرة : الأنوار ، ١٣٦٨ھ ص 24-25.

²⁵ نفس المرجع، مجموع الفتاوى لابن تيمية ، ص. 672

لاجتناب خطأ الفهم عن المصطلحات المستعملة في هذا البحث ، فالكاتب يُبيّن المصطلحات المستعملة ، وهي :

- 1 مرتكب: فاعل من ارتكب يرتكب مُفْرِّفها ، مُقارفها.
- 2 الكبائر الكبيرة لغة: من الكبر، قال ابن منظور رحمه الله: "الكبر: الإثم الكبير، وما وعد الله عليه النار، والكبرة كالكبر: التأنيث للمبالغة، وفي التنزيل العزيز: "الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَيْرَ الْإِثْمِ وَالْفَوْحَشَ".²⁶ واحدتها كبيرة: وهي الفعلة القبيحة من الذنوب المنهي عنها شرعاً لتعظيم أمرها".²⁷

شرعاً: "اختلف العلماء في تحديدها على أقوال:

- أنها ما لحق صاحبها عليها بخصوصها وعيده شديد بنص كتاب أو سنة.
- أنها كل معصية أوجبت الحد. وبه قال البغوي وغيره.
- أنها كل ما نص الكتاب على تحريمها، أو وجب في جنسه حد، وترك فريضة تجب فوراً، والكذب في الشهادة والرواية واليمين.
- أنها كل جريمة.²⁸

د- أهداف البحث وأهميته

1- أهداف البحث :

²⁶ الشوري: 37
²⁷ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي (القاهرة: دار العمارف، بدون السنة) ج. 42، ص. 3809 مادة: كبير.
²⁸ ابن حجر الهيثمي ، الزواجر عن اقتراف الكبائر (مصر: الخبرية ، 1284) ج. 1 ، ص. 4-5.

بموافقة حدود البحث المذكور ، فالأهداف المحسولة في هذا البحث هي :
لمعرفة الاختلاف في الرأي عند أبي حنيفة و ابن تيمية ، ثانياً لمعرفة موقفهم
على المرتكب الكبيرة .

2- أهمية البحث :

يرجو الكاتب من نتيجة هذا البحث أن تكون لها أهمية وفوائد ، كما يلي
أولاً- لزيادة معلومات الكاتب خاصاً والزملاء الطلبة عامة عن إيمان
مرتكب الكبيرة عند أمام أبو حنيفة و إمام ابن تيمية.
ثانياً- لإعلام الأساس المتبين لحجة للكاتب خاصاً و المسلمين عامة.
ثالثاً- ليكون مرجعاً لمن يريد أن يبحثه بحثاً متعمقاً عن هذا الموضوع.

هـ الدراسات السابقات

إن الدراسات السابقة مهمة جداً لكل باحث قبل القيام بالتحليل عن موضوع
البحث الذي سيقام به التحليل، هل وُجد البحث محللاً من قبل أو هل البحث لم
يحلله أحد؟

وبعد أن لاحظ الباحث البحوث العلمية بالتدقيق في مكتبة كلية أصول
الدين جامعة أنتساري ، وجد الباحث الرسالة التي تبحث عن "فهم الحديث
المختلف عن الإيمان " (دراسة مقارنة بين المحدثين وابن قتيبة) الكاتب أمر
الله. هو يبحث عن مقارنة بين المحدثين و ابن قتيبة محدوداً و الباحث لم يعين عن
تلك المقارنة.

رـ منهج البحث

1- نوع البحث

بالصراحة كان هذا البحث بحثاً مكتبياً أو وثائقياً (Library Research) لأن
هذا البحث عن الموضوع متركز في جميع البيانات من الكتب المتنوعة ذات

العلاقة نحو هذا البحث. وهذا البحث يدخل في بحث كييفي (*Kualitatif*) ويصف بصفة التصويرية والتحليلية والمقارنة على أراء العلماء في مسألة الإيمان عن ذاك الحديث حتى تكون نتجة هذا البحث.

2- البيانات والمصادر

أ- البيانات

البيانات المحتاجة في هذا البحث تتكون من قسمين، هي:

(1) البيانات الأساسية

البيانات الأساسية في هذا البحث هي بيانات الأحاديث التي تكلمت عن إيمان مرتكب الكبيرة.

(2) البيانات الثانوية

أما البيانات الثانوية هي المباحث عن إيمان مرتكب الكبيرة
ب- المصادر

(1) المصادر الأساسية والرئيسية: الكتب والسائل و المقالات التي كتبها الإمام أبو حنيفة كمسند أبي حنيفة، الفقه الأكبر لأبي حنيفة، الوصية وشرحها، التمهيد شرح التوحيد، وأصول الدين عند أبي حنيفة والتي كتبها الإمام ابن تيمية كمجموع الفتاوى، دعاوى المناوئين، كتاب الإيمان لابن تيمية.

(2) المصادر الثانوية: الكتب والرسائل و المقالات والباحثون حول أراء العلماء على هذا الحديث و حكم مرتكب الكبيرة و كتب التفاسير، و كتب شرح الأحاديث النبوية و كتب التوحيد و غيرها من الكتب و

الرسائل العلمية الإجتماعية و المواقع الإلكترونية التي ذات العلاقة
نحو هذا البحث.

3- طريقة جمع البيانات وتحليلها

ليكون لهذا البحث بحثاً موجهاً ومرتباً لا بد للكاتب أن يوضح الخطوات
الآتية :

- أ. إختار الكاتب الحديث عن إيمان مرتكب الكبيرة.
- ب. يدخل في فهمها بين أبي حنيفة و ابن تيمية.
- ت. يستنبط الكاتب من دراسة هذا البحث.

ز- ترتيب البحث :

هذه الرسالة تنقسم إلى أربعة أبواب بترتيب كما يلي :

الباب الأول : المقدمة التي تحتوي على بواعث البحث وتعبير المسألة
وبيان الموضوع وأهداف البحث وأهميته والدراسات السابقة وطريقة البحث
وترتيب البحث .

الباب الثاني : فقه الحديث و مناهج العلماء في فقه الحديث .

الباب الثالث : أراء أبي حنيفة و ابن تيمية عن إيمان مرتكب الكبيرة
وموقفهما"

1. ترجمة أبي حنيفة و ابن تيمية

2. فقههما في الحديث

الباب الرابع : الخاتمة.

1. النتائج

2. التوصيات